الصباح الاقتصادية
12
العدد 2840 - السنة العاشرة
الخميس 18 ذو القعدة 1438 - الموافق 10 أغسطس 2017
Thursday 10 August 2017 - No.2840 - 10th Year

بنسبة نمو سنوي 5.8 في المئة

الهاشل: 745.8 مليون دينار...صافي أرباح البنوك خلال 2016

■ تقارير الاستقرار المالي تظهر مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات

محافظ البنك المركزي د. محمد يوسف الهاشل

البنك المركزي

صرّح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بان بنك الكويت المركزي قد اصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، وهو التقرير الدوري الخامس الذي يصدره البنك ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية والإفصاح العام من خلال توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وقد اوضح المحافظ بان تقارير الاستقرار المالي التي يصدرها البنك تشمل الرصد والتحليل للتطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقة تلك التطورات بالاستقرار المالي، وتظهر مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات وتجاوزها بحيث يظل قادراً على ممارسة دوره الفاعل في تقديم الخدمات المالية وخدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته.

واشار المحافظ بأن التقرير يقع في خمسة فصول، حيث يتناول الفصل الأول دور واداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول الفصل الثاني تقييما للمخاطر الأساسية التي تواجه الجهاز المصرفي، فيما يتناول الفصل الثالث بالتحليل اتجاهات الربحية والملاءة في النظام المصرفي ومدى مقاومته لمختلف الصدمات وفق عدة سيناريوهات من اختبارات الضغط المالي والاقتصادي. أما الفصل الرابع فيناقش ابرز التطورات في اسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات. ويتناول الفصل الخامس والأخير تحليلا لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في البلاد.

ولفت المحافظ إلى ان التدابير التحوطية الكلية التي استخدمها بنك الكويت المركزي وبرامج الرقابة من اجل الكشف المبكر عن المخاطر على الاستقرار المالي قد ساعدت القطاع المصرفي الكويتي في الاستمرار بالحفاظ على قوة ومتانة ادائه خلال عام 2016، وذلك بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية الناجمة عن تداعيات الهبوط الحاد لأسعار النفط، بل وان هذا القطاع قد استمر في تحقيق معدلات نمو واداء إيجابية في عدة مجالات شكلت الدعائم الأساسية للاستقرار المالي. ثم تناول المحافظ بشيء من الإيجاز المحاور الأساسية التي ضمها التقرير وذلك على النحو التالي:

الوساطة المالية

واصلت الوساطة المالية للقطاع المصرفي تحسنها خلال عام 2016 وإن بوتيرة أبطأ عن العام السابق، فقد سجل النظام المصرفي تباطؤاً في نموه خلال عام 2016، حيث حققت الأصول المصرفية (على اساس مجمع) نمواً بلغت نسبته 1.85% مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.6% خلال عام 2015، علماً بان النمو في الأصول المحلية قد كان افضل نسبياً مسجلاً 3.1% وذلك على خلفية النمو في الائتمان المحلي والذي بلغت نسبته 2.9% وهي نسبة أقل من تلك المسجلة عام 2015 والبالغة 8.5%، حيث يعود ذلك في جزء منه إلى سداد مجموعة من القروض القائمة خلال عام 2016. ولا شك أن الدور الذي تلعبه الوساطة المالية قد كان له الأثر الكبير في تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي، حيث تشير البيانات أن 73% من السكان الذين تتجاوز اعمارهم 15 سنة لديهم حساب بنكي، وهذه النسبة هي من الأعلى بين دول المنطقة.

يتبين من تحليل عناصر الأصول المصرفية الأساسية إلى ان تراجعها يعود بشكل كبير إلى التباطؤ الملحوظ في نمو الائتمان، حيث سجلت محفظة القروض لدى البنوك نمواً طفيفاً بلغت نسبته 1% وبزيادة قدرها 424 مليون دينار كويتي، مقابل نمو بلغت نسبته 7.1% وقيمته 2.9 بليون دينار في عام 2015. وهذا النمو هو الأقل خلال الأعوام المنصرمة والذي يعود بشكل كبير إلى التراجع في محفظة القروض المصرفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآسيا واوروبا. اما محلياً، فلا يزال نمو الائتمان افضل إلى حد ما بمعدل 2.9%، وقد توزع على النحو التالي: الشركات الكبرى (70.5% من إجمالي القروض المستحقة في ديسمبر 2016)، القروض الشخصية (24.2%)، ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة (5.3%).

شهد إجمالي الودائع المصرفية خلال عام 2016 تباطؤاً في النمو إلى نسبة 2.4% مقابل نمو بلغت نسبته 3% عام 2015. ورغم النمو الأفضل الذي شهدته الودائع المحلية بنسبة 4.8%، إلا ان النمو العام في الودائع قد تراجع بسبب تراجع نمو الودائع من خلال الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك. من جانب آخر لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث تشكل الودائع لأجل حوالي 63.6% من إجمالي الودائع مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في احوال ضغط السيولة.

تقييم المخاطر المصرفية

استمر التحسن خلال الأعوام الماضية في جودة الأصول، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة على اساس مجمع إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 2.2% (1.8% على مستوى النشاط المحلي) كما في ديسمبر 2016 مقارنة بنحو 2.4% للعام السابق، وهذا المستوى يقل عن النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والتي بلغت حينها 3.8% عام 2007. وقد اصبح هذا التراجع في القروض غير المنتظمة ممكناً بفضل التعاون المثمر من جانب البنوك وجهودها في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي، وليؤكد بما لا يدعو للشك على التحسن الملحوظ في سلامة القطاع المصرفي قياساً بالانكشاف لمخاطر الائتمان.

وقد تزامن ذلك مع تحسن ملموس في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة ليرتفع من 205% في عام 2015 إلى حوالي 237% في عام 2016 (316% إذا ما قيس بمستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك يفوق بكثير المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ آنذاك 87%. كما ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تؤكد تعليمات معيار تغطية السيولة الصادرة حديثاً أن الأصول السائلة الأساسية (منها النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تمثل حوالي 80.1% من إجمالي الأصول السائلة في عام 2016، وهذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (70% لعام 2016)، في حين أن النسبة النهائية (100%) سيبدأ سريانها في عام 2019.

الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات

واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح صافية مجمعة، بعد الضرائب خلال عام 2016 وإن بوتيرة أبطأ عن عام 2015، حيث ارتفع صافي الأرباح ليصل 745.8 مليون دينار كويتي، اي بنسبة نمو سنوي 5.8%. ورغم هذا التباطؤ في حجم الأرباح إلا ان معدلي العائد على الأصول وحقوق الملكية قد سجلا ارتفاعا نتيجة ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح بمعدل أعلى من النمو في الأصول وحقوق الملكية.

قابل معدل كفاية رأس المال قويا وفق تعليمات بازل (3)، وهو المعيار الذي بدأ بنك الكويت المركزي في تطبيقه خلال عام 2014. وتظهر البيانات التي تقدمها البنوك الكويتية استيفاءها بشكل كامل لمتطلبات هذا المعيار وبما يفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 13% لعام 2016. فمنذ بداية تطبيقها بلغت هذه النسبة 16.9% لعام 2014، و 17.5% لعام 2015، لترتفع إلى 18.6% لعام 2016. وقد جاء استمرار البنوك الكويتية في الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال لضمان استقرار النظام المالي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال دوراً حاسماً. هذا، ويعود الارتفاع الذي شهده معدل كفاية رأس المال إلى النمو القوي في رأس مال البنوك (بنسبة 10.3%) مقارنة بالنمو في أصولها المرجحة بالمخاطر (4%) في عام 2016. ولا شك أن المعدل القوي لكفاية رأس المال وجودة الشريحة الأولى بنسبة 89.6% من قاعدة رأس المال الرقابي للبنوك يؤكد قدرة النظام المصرفي الكويتي على مواجهة سيناريوهات الضغوط مختلفة الشدة، ويعتبر مؤشراً على قدرة القطاع على امتصاص الصدمات. وبفضل المستويات الجيدة لمعدلات كفاية رأس المال وارتفاع المخصصات، انخفض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال إلى 7.4% في ديسمبر 2016، وهو احد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض.

وفي السياق عينه، اظهرت بيانات الرفع المالي، وهو من المعايير الجديدة التي بدأ بنك الكويت المركزي في تطبيقها منذ عام 2014، تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ معدله للبنوك الكويتية على اساس مجمع 10.1% كما في ديسمبر 2016، مقابل 9.7% لعام 2015. وهذه النسبة تفوق ليس فقط الحدود الدنيا للمعايير الدولية التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها 3%، وإنما تتخطى كذلك النسبة المقترحة من قبل الجهات التشريعية الأمريكية للبنوك ذات الأهمية النظامية والبالغة 6%. ويعتبر هذا المعيار احد الأدوات الإضافية التي تعمل باتجاه الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي. وغني عن البيان الإشارة إلى ان المصدات المالية التي تتمتع بها البنوك الكويتية - على صعيد معياري كفاية رأس المال والرفع المالي- تعكس مجالات رحبة أمام البنوك لمزيد من التوسع في انشطتها وتمويل مشاريع التنمية في البلاد بشكل خاص.

اظهرت نتائج اختبارات الضغط الربع سنوية، التي قام بها بنك الكويت المركزي وفقا للبيانات كما في ديسمبر 2016 ووفق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات مختلفة الشدة ولفترات ممتدة، ان البنوك الكويتية تمكنت بصفة عامة من المحافظة على معدل مرتفع لرأس المال حتى بعد تاثير صدمات شديدة على النظام. وتكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مدار الأعوام السابقة ان البنوك الكويتية قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات، وذلك بضخ أموال إضافية وبناء المزيد من المخصصات.

الأسواق المحلية

في إطار عمليات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي، قرر البنك، وللعام الثاني على التوالي في شهر ديسمبر 2016 رفع سعر فائدة الخصم لديه بواقع ربع نقطة مئوية لتصل إلى 2.5% وهو المستوى الذي كانت عليه في اكتوبر 2012. وقد جاء هذا القرار تماشياً مع إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي. ويهدف بنك الكويت المركزي من رفع سعر الخصم، وبالتالي الإبقاء على هامش مقبول بين أسعار الفائدة المحلية والفائدة العالمية، هو المحافظة على جاذبية الدينار الكويتي وتوطين المدخرات بالعملة المحلية لغرض تمويل مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وتوفير بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وفي ظل المستويات الجيدة للسيولة المحلية، قررت حكومة دولة الكويت إصدار أدوات دين عام، حيث بلغ ما تم إصداره 2.95 مليار دينار كويتي في عام 2016 مقابل 1.25 مليار دينار في عام 2015، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين العام في نهاية عام 2016 إلى 3.3 مليار دينار كويتي.

11 - وفي سوق الصرف الأجنبي، شهد سعر صرف الدينار الكويتي انخفاضاً طفيفاً مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 0.9% في عام 2016، وبوجه عام فقد كانت التقلبات في سعر الصرف تتراوح ضمن هامش ضيق بلغ ± 0.2%. ويعود هذا الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بصفة خاصة والعملات العالمية الأخرى بصفة عامة، إلى سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من عملات اهم الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية هامة، مما ساهم في تحقيق هذا الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي ووفر درجة من المرونة المناسبة لامتصاص اثر الضغوط التضخمية المستوردة، وهي المرونة التي يسعى البنك المركزي من خلالها إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

أنهت بورصة الكويت عام 2016 على ارتفاع، حيث سجل المؤشر السعري ارتفاعاً بلغت نسبته 2.4%، مقارنة بالتراجع المسجل في عام 2015 والبالغة نسبته 14.1%، وقد جاء هذا التحسن مدفوعاً بتعافي أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام 2016 مما ساعد السوق على استعادة خسائره خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام نفسه. وبالنسبة لسوق العقار، فقد شهد هذا القطاع تراجعاً للعام الثاني على التوالي في عدد وقيمة الصفقات بنسبة 21.4% و 23.1% على التوالي، وكذلك على مستوى القطاع، حيث تراجعت المبيعات في القطاعين السكني والاستثماري بنسبة 30.3% و 33.4% على الترتيب، في حين ارتفعت المبيعات في القطاع التجاري بنسبة 26.3%.

نظم المدفوعات والتسوية

تشكل نظم المدفوعات والتسويات المتطورة إحدى مقومات الاستقرار المالي والتي شهدت تطوراً هاماً خلال الفترة الماضية في اعقاب الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي والتي استهدفت تقليص الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي والتي استهدفت تقليص المخاطر المالية وزيادة المصداقية والسرعة، حيث ادى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور امن نظم المدفوعات الالكترونية إلى زيادة المعاملات من خلال الصيرفة الالكترونية. وفي هذا الإطار، سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً، حيث ارتفعت قيمة المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 3.2% و 5.6% على التوالي. ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية والالكترونية، فقد تم توسعة البنية الأساسية بزيادة عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 16.6% و 7.4% على التوالي ليصل عددها إلى 1991 جهاز صرف آلي، و 46.513 جهاز نقاط بيع كما في ديسمبر 2016.

وفي الختام، نوه المحافظ بقوة المراكز المالية للبنوك الكويتية والتي انعكست بشكل واضح في مختلف المؤشرات المالية ومؤشرات السلامة والتي لخلتها تقارير دولية صادرة عن صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية، وهذا ما يؤكد ايضا على الدور الحيوي والهام الذي يقوم به بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، لتكريس الموارد وتحفيز الجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد.

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل تصريحه بالإشارة إلى إمكانية حصول المهتمين على نسخة من تقرير الاستقرار المالي لعام 2016 بزيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الانترنت.

■ محفظة القروض لدى البنوك شهدت نمواً طفيفاً بلغت نسبته 1 % وبزيادة 424 مليون دينار

■ المعدل القوي لكفاية رأس المال يؤكد قدرة النظام المصرفي الكويتي على مواجهة سيناريوهات الضغوط مختلفة الشدة

■ رصيد الدين العام في نهاية عام 2016 ارتفع إلى 3.3 مليارات دينار

جلسة متباينة للبورصة... والسيولة تتراجع

مؤشرات البورصة تتباين

شهدت جلسة تداول بورصة الكويت أمس الأربعاء تبايناً في مؤشراتها الرئيسية الثلاثة وتراجعاً في القيمة المتداولة مقارنة في تداولات بداية الأسبوع وسط ركود واضح في فترة الصيف.

وتراجعت السيولة في جلسة أمس بقيمة بلغت 5ر11 مليون دينار كويتي (نحو 38 مليون دولار أمريكي) مقارنة بقيمة تداول أمس الثلاثاء بلغت 6ر19 مليون دينار (نحو 8ر64 مليون دولار) أي بتراجع حوالي 8 ملايين دينار (نحو 4ر26 مليون دولار) ومرد هذا التراجع إلى الركود في هذه الفترة من السنة.

وتابع المتداولون إعلان اجتماع مجلس إدارة الشركات المدرجة لمناقشة بيانات النصف الاول من العام الحالي إضافة إلى إعلان الشركات الموقوفة عن التداول في حين افتقدت جلسة أمس إفصاحا لصفقات مؤثرة كما افتقدت إعلانات تبعث على التفاؤل والنشاط بين المتداولين.

وتصدر (تكنولوجيا) قطاعات البورصة من حيث الارتفاع بنسبة 3ر11 في المئة فيما تصدر قطاع (تامين) تراجعات القطاعات اليوم بنسبة 2ر19 في المئة.

وكانت شركات (بيتك) و(الامتياز) و(وطني) و(زين) و(صناعات) و(هيومن سوفت) الاكثر تداولا و(وطنية د ق) و(أجيال) و(صلبوخ) و(المصالح ع) و(قيوين ا) و(المعدات) الأكثر ارتفاعا خلال الجلسة.

واقفل المؤشر السعري منخفضا بنحو 89ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6823 نقطة و 49ر0 نقطة للوزني بينما ارتفع مؤشر (كويت 15) 94ر0 نقطة بكمية أسهم بلغت 67ر8 مليون سهم من خلال 2634 صفقة.

منخفضة بنسبة 26.7 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي

«ميزان القابضة» تحقق 7.3 ملايين صافي أرباح خلال 6 أشهر

اعلنت شركة ميزان القابضة ش.م.ك.ع. وهي إحدى اكبر شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، عن نتائجها المالية للربع الثاني من العام 2017 محققة إيرادات بقيمة 50.3 مليون دك لتصل إجمالي إيرادات النصف الأول إلى 107.8 مليون دك مسجلة انخفاضا طفيفا نسبته 0.6% عن إيرادات نفس الفترة من العام الماضي، كما بلغت الأرباح الصافية للربع الثاني 2.0 مليون دك لتصل إجمالي الأرباح الصافية للنصف الأول إلى 7.3 مليون دك منخفضة بنسبة 26.7% عن نفس الفترة من العام الماضي.

صرح نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة ميزان القابضة، محمد جاسم الوزان: «الربع التاسع على التوالي منذ الإدراج، يسعدنا ان نعلن للسادة المساهمين أنّ الشركة تستمر في تحقيق الربحية ربعاً تلو الآخر خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الاستثنائية في الأسواق التي نعمل بها، بما في ذلك الظروف الإقليمية الراهنة. وعلى الرغم من تراجع نمو أرباح الشركة نتيجة لهذه العوامل، إلا أنّ الميزانية العمومية والمركز المالي للشركة يتمتعان بوضع متين وبتفوق على الكثير من الشركات الزميلة في المنطقة، إلى جانب أنّ نموذج عمل الشركة الفريد ذو الطبيعة الدفاعية قد برهن مرة أخرى عن أنه من اهم عوامل نجاح الشركة.»

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ميزان القابضة، غاريت وولش: «لقد كان للربع الثاني فرص وبعض التحديات والاضطرابات المؤقتة والعابرة. والبعض من هذه التحديات كانت داخلية تم التعامل معها للحد من تاثيرها، والبعض الآخر كانت خارجية مما ادى إلى التراجع في الربع الثاني.